

له الرجوع حيث لا زوجيه ولم يعرضها ولا غيرها
ولم ترد زيادة متصله ولم يتعلق بها حق الغير ولم
يتم احد المتعاقدين وبه قال في الاب والابوين والاب
بويهما وان علوا الرجوع ومثله وقيل لا رجوع للاب
فيما كان على وجه الصدقة واستيدان الاب بعد الهبة
وخلطه بما لا يتميز او تزوجت بنت وبه قال في روايه
وعنه لا رجوع مطلقا وعنه كالشافعي وقال مالك لا رجوع
للام فيما وهب لولدها التيمم والجد الرجوع وقال البا
قولك لا لزيادة المتصله في هبه الولد لا تمنع الرجوع
وجعلها مانعه وبه قال في روايه والهبة من الاعلى
لا توجب اشابه في الاظهر واجبها وبه قيل فعلية
القيمة ان لم يثبت وليس الولد الاخذ من مال الولد
بغير اذنه عند العتي وقيل له ذلك وللولد مطا
لبه ابنه بدنيه وقال لا تصح هبة المجهول وقيل
تصح ولو قال امرتك كذا ملكها مخاطب ثم ورثته
ثم يمت المال وان لم يقل لعقبك وقيل ان لم يذكر
العقب عادت الى المعجور والى ورثته وان ذكر العقب
استحقاق فان عدت الى المملك والرقبي كما
لعمرى والبطل المطلقة وهي قول هذاري وقيل
تنزل مطلقة ومقيدة ولا يفتقر الابن الى قول
عليه الحق باب اللقطة يجب تعريها سبعة ما لم تكن
تأفها ويجب رد هبا او بدلها ان فاتت فانصدقا

بها

بها بعد الحول بخير مالها بين تضمينه وحصول
الاجر له ومثاله الغنم في موضع محق في مالها ولا
يجب الالتقاط او جبه في روايه وقيل يجب قيمته
خطر وبنية حفظه دون ابق تجاره او اخيه فله الا
خذ والترك فان لم يعرف صاحبه لم يقربه وان ا
عاد اللقطة الى موضعها ضمن ولم يضمه اذا نوى
حفظها فان نوى الحفظ من غير النية الى الملك ثم
عاد الى موضعها ضمن وقيل ان نوى حفظها ضمن وان
تردد في الحفظ والملك فلا وملكها الملتقط بعد التعريف
وان كان عينا وقيل يكره تملكها خلا الشاه في المفاز فان
الملك لم يضم وجوز للفقير الملك وللعتي التصديق
بسرط الضمان وقال بملك العتي والفقير قهرا في
الاشمان دون العروضا والعتي في روايه وعنه يجب
التصدق نقد كانت او غير ثم يتخير المالك بين
تعريمه وانفاده بالاجر ولا يضم ما ضاع منه التعريف
وضمنه ان لم يشهد على اخذها الحفظ ولا يجوز الا
لتقاط كبار الابل والبقر والخيول والبغال والحمير وال
الابل بحال ولا الخيل والبغال والحمير والبقر الا اذا
خاف عليها ولم يعرف المالك في الطير نصا وتجوز
التقاط الغنم وقال لا في روايه وتقر اللقطة في يد الفاعل
سقط يضم مشرفا امين عليه في قول وفي اخر تنوع واقربها